اثر المتغيرات المتعلقة بالاعتمادات المستندية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي – بحث تطبيقي في عينة من المصارف الخاصة

م.م. ابراهيم خليل ابراهيم

الجامعة المستنصرية

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

اثر المتغيرات المتعلقة بالاعتمادات المستندية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي – بحث تطبيقي في عينة من المصارف الخاصة

The Impact Of Variables Related to Letter of credits on The Problems Facing The Iraqi Importer - Applied Research in a sample of Private Banks

م.م. ابراهيم خليل ابراهيم *
الجامعة المستنصرية

Assistant teacher Ibrahim Khaleel Ibrahim *
Al Mustansiriya University

تاريخ الاستلام: 02/11/2023 تاريخ القبول: 29/11/2023 تاريخ النشر: 01/09/2024

Received: 02/11/2023 Accepted: 29/11/2023 Published: 01/09/2024

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى التعرف على المشاكل التي تواجه المستورد العراقي عند استخدامه للاعتمادات المستندية وما هي درجتها , فضلاً عن التعرف على أثر كل من المتغيرات التالية (جنسية المصرف المصدر للاعتماد –راس مال الزبون الذي يرغب بفتح الاعتماد- العملة التي سيدفع بها المستورد قيمة الاعتماد- نوع الملكية – المستفيد من الاعتماد) والمتعلقة بالاعتمادات المستندية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي. وقد تبين بعد القيام بالتحليل الاحصائي إن درجة المشاكل الكلية كانت مرتفعة, ومن ابرز هذه المشاكل هي حصول تذبذب في سعر صرف العملة, كما لوحظ ايضا وجود فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى إلى متغير جنسية المصرف المصدر للاعتماد ومتغير راس مال الزبون الذي يرغب بفتح الاعتماد والمتعلقة بالاعتمادات المستندية بينما لا توجد فروق ذات دلالة احصائية للمتغيرات المتبقية, أما اهم توصياته فتتمثل بضرورة معالجة مشكلة تذبذب اسعار الصرف عن طريق التعاون المشترك بين البنك المركزي العراقي و المصارف من خلال تطوير آلية التعامل بالعقود المستقبلية لكي يتمكن المستورد العراقي من اجراء ما يسمى بالتحوط , بالإضافة إلى ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بالسماح للمصارف باستعمال ما يسمى بعمليات التبادل والاستفادة من تجارب دول الجوار كالأردن مثلا في ذلك .

الكلمات المفتاحية: الاعتمادات المستندية- المصرف المصدر للاعتماد– المستفيد من الاعتماد–المستورد العراقي.

Abstract:

This research aims to identify the problems facing the Iraqi importer when using letter of credits and their degree, as well as identifying the effect of each of the following variables (nationality of the bank issuing the letter of credit-capital of the customer who wants to open the letter of credit-the currency in which the importer will pay the value of the letter of credit-type of ownership-The beneficiary of the letter of credit) related to letter of credits in the problems facing the Iraqi importer. After conducting statistical analysis, it became clear that the degree of overall problems was high, and the most prominent of these problems was fluctuation in the currency exchange rate, It was also noted that there are statistically significant differences in the problems facing the Iraqi importer due to the variable of the

*Corresponding Author: Ibrahim Khaleel

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

nationality of the bank issuing the letter of credit and the variable of the capital of the customer who wishes to open the letter of credit related to letter of credits, while there are no statistically significant differences for the remaining variables, As for Its most important recommendations are the need to address the problem of exchange rate fluctuation through joint cooperation between the Central Bank of Iraq and banks by developing a mechanism for dealing with futures contracts so that the Iraqi importer can conduct what is called hedging, in addition to the need for the Central Bank of Iraq to allow banks to use what are called operations. Exchange and benefit from the experiences of neighboring countries, such as Jordan, for example.

Keywords: Letter of credits, the bank issuing the credit - the beneficiary of the letter of credit - the Iraqi importer.

المقدمة :

تعتبر التجارة الدولية احد اهم القطاعات الحيوية في اقتصاديات الدول , إذ انها تعمل على ربط اسواق الدول مع بعضها البعض و تقوم بتصريف البضائع التي تنتجها المصانع الكبيرة فضلا عن قيامها بتسهيل المعاملات التجارية ذات الطابع الدولي , وقد تطلب التطور الحاصل في العالم لاسيما الاقتصادي و التكنولوجي ايجاد وسائل جديدة قادرة على تنظيم العمليات التجارية الدولية , وفي نفس الوقت تضمن تغطية تكاليفها في ضوء تنوع و تطور العقود المتعلقة بهذه العمليات و وسائل النقل و طرق التواصل بين كافة اطراف العقد .

وفي ظل ذلك كان من الصعب الاعتقاد بأن تنفيذ العقود الدولية بوسائل الدفع المحلية امر كافي , فاصبح من الواجب البحث عن وسيلة حديثة للدفع تتلاءم مع هذه التغيرات الحاصلة في التجارة الدولية , فأول مشكلة سعى النظام المصرفي في الدول لحلها هي ظاهرة انعدام الثقة بين اطراف العقد في التجارة الدولية , إذ إن طرفي الصفقة في التجارة الدولية عادة لا يعرف احدهم الاخر , فهم لا يتعاملون وجها لوجه ولا يعرف اي طرف بشكل دقيق الممارسات و القوانين في بلد الطرف الآخر , لذلك قامت المصارف بابتكار خدمة (الاعتمادات المستندية) , حيث ان هذه الخدمة ظهرت للتقليل من مخاطر الناتجة عن عدم التنفيذ أو سوء تنفيذ الشروط الواردة في عقد الاعتماد و يضفي عليه صفة الضمان والاستقرار لأنه يعزز الثقة بين المستورد والمصدر بسبب توسط المصارف في العملية التجارية التي تجري بينهما .

ويلاحظ عند الرجوع الى الدراسات الدولية و الاقليمية ان دراسة المشاكل التي تتعلق بالاعتمادات المستندية قد لقيت اهتمام ورعاية كبيرة , في حين إن الواقع العراقي لم يولي اهتمام كبير لها, لذلك لم يتوصل الباحث إلى اية دراسة محلية في هذا المجال , الامر الذي يؤكد على اهمية اجراء مثل هذا البحث على الصعيد المحلي .

مشكلة البحث :

نتيجة للتحديات التي طرأت على التجارة الدولية بعد التطور التكنولوجي السريع الحاصل في العالم و ما احدثه من تغييرات جوهرية في طبيعة المعاملات التجارية , تحتم على النظام المصرفي في العالم بشكل عام و العراقي بشكل خاص تطوير إجراءات عمله و تحديث الانظمة التي يعمل بها ليواكب هذا التطور وعدم الاكتفاء بدوره التقليدي والذي يتمثل بالتوسط بين المودعين و المقترضين , الامر الذي دفعه الى طرح خدمة الاعتمادات المستندية كوسيلة لمعالجة هذه التحديات , الا ان طرح هذه الخدمة رافقه ظهور بعض المشاكل والتي لم تكن موجود من قبل , وبناءً على ما سبق يمكن ان تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

1- ما هي المشاكل التي تواجه المستورد العراقي عند استخدامه الاعتمادات المستندية ؟ وما هي درجتها ؟ .

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

2- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في درجة المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى المتغيرات (جنسية المصرف المصدر للاعتماد – راس مال الزبون الذي يرغب بفتح الاعتماد - العملة التي سيدفع بها المستورد قيمة الاعتماد - نوع الملكية – المستفيد من الاعتماد) و المتعلقة بالاعتمادات المستندية ؟ .

اهمية البحث :

نظراً للانفتاح الحاصل في العراق مطلع القرن العشرين و تحسن مناخه الاستثماري وادراكه لأهمية التجارة الدولية في تنمية اقتصاده , فان ذلك ادى الى زيادة معدل نمو التجارة الدولية لديه بشكل عام وزيادة في معدل نمو الاعتمادات المستندية الصادرة بشكل خاص , الا ان هذا النمو قد صاحبه ظهور عدة مشاكل عانى منها المستورد العراقي , الامر الذي يدفع الى ضرورة القيام بهذا البحث لكي نحاول معالجة المشاكل التي يواجهها المستورد العراقي عند استخدامه للاعتمادات المستندية الصادرة.

اهداف البحث :

يتناول البحث العديد من الاهداف اهمها :

1- التعرف على المشاكل التي تواجه المستورد العراقي عند استخدامه للاعتمادات المستندية ؟ وما هي درجتها ؟ .

2- التعرف على اثر المتغيرات (جنسية المصرف المصدر للاعتماد – راس مال الزبون الذي يرغب بفتح الاعتماد - العملة التي سيدفع بها المستورد قيمة الاعتماد - نوع الملكية – المستفيد من الاعتماد) والمتعلقة بالاعتمادات المستندية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي .

فرضيات البحث :

يسعى هذا البحث الى فحص فرضيات العدم (H0) لغرض تحقيق اهدافه و كالتالي :

1- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير جنسية المصرف المصدر للاعتماد والمتعلق بالاعتمادات المستندية .

2- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير راس مال الزبون الذي يرغب بفتح الاعتماد والمتعلق بالاعتمادات المستندية .

3- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير العملة التي سيدفع بها المستورد قيمة الاعتماد و المتعلق بالاعتمادات المستندية .

4- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير نوع الملكية و المتعلق بالاعتمادات المستندية .

5- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير المستفيد من الاعتماد و المتعلق بالاعتمادات المستندية .

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

منهج البحث :

من اجل تحقيق ما وضع من اهداف للبحث و اثبات صحة الفرضيات , فقد اعتمد الباحث على الاسلوب الوصفي التحليلي والذي لا يقف عند حد جمع المعلومات لوصف الظاهرة , وانما يعمد إلى تحليلها و كشف ابعادها عن طريق دراسة الوضع الحالي لها و كشف محاورها وعلاقتها مع الظواهر الاخرى من خلال جمع المعلومات و البيانات الكمية عن الظاهرة المحددة و ادراجها في استبانة تعرض على المستوردين العراقيين ثم تحليلها باستخدام برنامج SPSS و تفسير النتائج التي تم التوصل اليها تفسيرا احصائيا .

المحور الاول / الاطار النظري :

اولا : مفهوم الاعتمادات المستندية :

تعد الاعتمادات المستندية واحدة من اهم ادوات التجارة الدولية في اي بلد كونها تحظى بقبول جميع اطراف التعاقد باعتبارها احدى وسائل الدفع التي تضمن حقوقهم , أما في العراق فقد احتلت مكانة مهمة في اقتصاده في الآونة الأخيرة نتيجة لانفتاحه على العالم مطلع القرن الحالي , إلا انها و بالرغم من كونها توضع خارج الميزانية العمومية وما ينتج عن ذلك من مخاطر إلا أنها وبسبب تنوع اصول المصرف فأنها تؤدي الى تقليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف , كما انها تعد واحدة من اهم وسائل الاقراض الشائعة في التجارة الدولية (Hassan, 1992 : 35) .

فتطوير طرق استخدام الاعتمادات المستندية في المصارف عبر تقليل المشاكل التي يواجهها المستورد بشكل عام ستؤدي إلى تشجيعه على استخدامها في التعامل بشكل مباشر مع العالم الدولي , فالاعتمادات المستندية تقوم بتنشيط التجارة الدولية للبلد باعتبارها اداة تستخدم لخلق الثقة لدى الدائنين , لذلك يعتبرها البعض الحل السحري لمشكلة التعامل التجاري على الصعيد المحلي او الدولي (Sufian and Habibullah , 2009 : 160) .

وقد تم تعريف الاعتمادات المستندية وحسب النشرة رقم (500) من (الاصول و الاعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية) المادة رقم (2) بانها اية ترتيبات مهما كان تفصيلها والتي يتعهد المصرف الفاتح للاعتماد بموجبها بناء على طلب زبونه الذي يرغب بفتح الاعتماد وحسب مقتضيات مصلحته بان يقوم بالدفع لإمر طرف ثالث والذي يسمى بالمستفيد , او يقوم بتفويض مصرف اخر بان ينفذ مثل هذا الدفع, او يقوم بتفويض مصرف اخر لغرض القيام بالشراء , وذلك مقابل مستندات شحن , بشرط ان تكون هذه المستندات مطابقة لبنود و شروط الاعتماد (International Chamber of Commerce , 1993 121 :) , بينما تم تعريفه وحسب نص قانون التجارة العراقي رقم (30) من سنة (1984 م) المعدل في المادة رقم (273) من الفقرة اولا (بانه عقد يتعهد المصرف مصدر الاعتماد بموجبه بفتحه لصالح المصدر (المستفيد) بناءً على طلب المستورد (الامر) بضمان مستندات تمثل البضاعة التي سيتم نقلها (قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 المعدل) .

هذا وتعمل الاعتمادات المستندية على تحقيق درجة عالية من الضمان والامان لجميع الاطراف في عقد الاعتماد , خاصة وأن كِلا طرفي العقد غالبا لا يعرف ما يعرفه الطرف الاخر , اي لا تتوافر بينهما الثقة مقارنة بأطراف العقود التقليدية , لذلك تم ابتكار هذه الخدمة من قبل المصارف للتقليل من مخاطر الناتجة عن عدم التنفيذ أو سوء تنفيذ الشروط الواردة في عقد الاعتماد , ونتيجة لتطور أنظمة الدفع في المصارف والتقاص فيما بينها ، اصبحت الاعتمادات المستندية احد أهم الادوات المضمونة في تنفيذ الشروط بين جميع اطراف عقد الاعتماد (الجبوري والجبوري , 2021 : 912) ، ولكونه يتم بعد اجراء الترتيبات بين المصدر والمستورد ويتم تنفيذ تلك الشروط بواسطة المصارف، فان ذلك يضفي عليه صفة الضمان والاستقرار لأنه يعزز الثقة بين المستورد والمصدر بسبب توسط المصارف في العملية التجارية التي تجري بينهما , فالمصدر يعلم بأنه سوف يستلم قيمة البضاعة التي سيقوم بتصديرها بمجرد مطابقتها للشروط الواردة في عقد الاعتماد , كما أن المستورد يعلم بأن المصرف مصدر الاعتماد لن يقوم بدفع قيمة البضاعة للمصدر إلا بعد أن يقوم بالتأكد من مطابقتها لجميع الشروط الواردة في عقد الاعتماد (علم الدين , 1996 : 58) .

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

ثانيا : اطراف العقد في الاعتمادات المستندية :

يتكون عقد الاعتماد المستندي من اربعة اطراف على الاغلب وحسب ما تم الاتفاق عليه في الكتب والادبيات المتعلقة بالاعتمادات المستندية و كالتالي (بالعروسي , 2015 : 60) :

1- المستورد (الامر) : وهو شخص طبيعي او معنوي يقوم المصرف بفتح اعتماد مستندي بناءً على طلبه , لذلك يدعى ب (طالب فتح الاعتماد) ومن ابرز مهامه : دفع نسبة معينة من قيمة الاعتماد وحسب ما هو محدد في العقد والتي يطلق عليها (التأمينات النقدية اللازمة لفتح الاعتماد) , الالتزام بدفع العمولات الى المصرف وحسب ما تم الاتفاق عليه في العقد , دفع قيمة الاقساط وحسب الشروط الواردة في العقد .

2- المصرف فاتح الاعتماد (المصرف المصدر) : وهو المصرف الذي يقوم بفتح الاعتماد المستندي بناءً على طلب المستورد بعد دراسته والاتفاق على شروطه بين الطرفين , وبعد الاتفاق يقوم بأرساله إلى المصرف المراسل ليقوم بدوره بأشعار المصدر بورود اعتماد لمصلحته , ويكون موقعه في بلد المستورد , ومن ابرز مهامه : مراجعة الشروط الواردة في عقد الاعتماد المقترح للتأكد من مطابقتها مع سياسته و مع المتطلبات القانونية والتنظيمات المعمولة في بلد المصرف فاتح الاعتماد , مراجعة تعليمات الامر بفتح الاعتماد والتأكد من تطابقها مع شروط العقد المبرم بينه وبين المصدر أي انها تتفق مع الطريقة التي سيتم بها ابلاغ المصدر للبضاعة , مقابل ذلك فان المصرف يحصل على عمولات يتم الاتفاق عليها من البداية وحسب ما مثبت في عقد الاعتماد .

3- المصدر (المستفيد) : وهو شخص طبيعي او معنوي يقوم بتجهيز البضاعة المراد شحنها الى المستورد وحسب الشروط الواردة في الاعتماد خلال المدة المحددة في العقد ويستلم ثمنها من المصرف المراسل عند مطابقتها للشروط , ومن ابرز مهامه والتي تبدأ بمجرد أن يستلم خطاب الاعتماد : التأكد من ان نوع الاعتماد و الشروط التي يتضمنها ممكنة التنفيذ , التأكد من صحة كتابة اسم شركته و عنوانها المثبت في الاعتماد , التأكد من أن عقد الاعتماد لا يتضمن أي شروط مخالفة تتعلق بدفع أي تكاليف اضافية غير تلك التي تم الاتفاق عليها , والجدير بالذكر ان المدة المسموحة للمصدر لدراسة خطاب الاعتماد والرد عليه في حالة رغبته بأجراء أي تعديل لا تزيد عن اسبوعين او اكثر بقليل , وفي حالة تجاوزت المدة ولم يقم بالرد فانه يعتبر قابلا لشروطها .

4- المصرف المراسل (المصرف المبلغ): وهو المصرف الذي يقوم باستلام الاعتماد المستندي من المصرف فاتح الاعتماد و يقوم بالمصادقة عليه ثم يقوم بتبليغ المصدر بورود اعتماد لمصلحته, كما يقوم ايضا بتقديم المشورة له , ويكون في نفس بلد المصدر للبضاعة , ويدعى بالمصرف المعزز او المؤكد لكونه يقوم بإضافة تعزيزه الى الاعتماد فيكون ملزما بما التزم به المصرف فاتح الاعتماد , ومن ابرز مهامه : مراجعة المستندات الواردة من مصرف المستورد والتأكد من استيفائها للشروط الواردة في عقد الاعتماد , دفع قيمة المبلغ والذي تم الاتفاق عليه في العقد الى المصدر بعد التأكد من تجهيزه للبضاعة المطلوبة .

ثالثا : انواع الاعتمادات المستندية :

تصنف الاعتمادات المستندية الى عدة انواع وفقا لعدة معايير , حيث تخضع هذه التصنيفات إلى احتياجات التجارة الدولية التي تتسم بالتغير المستمر , لذلك يصعب حصر كل انواع الاعتمادات المستندية نتيجة لتطورها الدائم , لذلك سيتم تقسيم الاعتمادات المستندية الى الاصناف التالية (فازازي , 2011 : 57) :

1- الاعتماد حسب قوة تعهد المصرف المصدر للاعتماد: وهو على نوعين , الأول الاعتماد القابل للإلغاء او القابل للنقض , وهو الاعتماد الذي يحق للمصرف فاتح الاعتماد إلغاءه او تعديل شروطه دون موافقة بقية الأطراف , وهو نادر نتيجة للمخاطرة المرتفعة ، أما الثاني فهو الاعتماد غير القابل للإلغاء او للنقض , وهو الاعتماد الذي لا يحق للمصرف فاتح الاعتماد أو أي طرف اخر إلغاءه او تعديل شروطه دون اخذ موافقة جميع الاطراف الموقعة في العقد , وعليه فان المصرف فاتح الاعتماد يتعهد بدفع قيمته للمستفيد وبشكل نهائي تجاهه ، فلا يستطيع أن يحتج تجاهه بالنزاعات التي تقوم بين المصرف و المستورد أو بالمشاكل التي يتعرض لها المستورد كإعلان افلاسه , فهذه الامور لا تؤثر على التزامات المصرف تجاه المستفيد , ويستخدم هذا النوع كثيرا في العراق .

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

2- الاعتماد حسب قوة تعهد المصرف المراسل : وهو على نوعين , الاول الاعتماد غير المعزز , وهو الاعتماد الذي يلتزم فيه المصرف المصدر للاعتماد بسداد المبالغ لمصدر البضاعة , ويكون دور المصرف المراسل في بلد المصدر للبضاعة هو الوساطة في تنفيذ شروط الاعتماد مقابل العمولة , ويقتصر دوره على تبليغ المستفيد بافتتاح اعتماد مستندي لصالحه , اما الثاني فهو الاعتماد القطعي المعزز , هو الاعتماد الذي يتضمن بالإضافة الى تعهد الطرف فاتح الاعتماد وغير القابل للنقض تعهد مصرف اخر يكون عادة في بلد المستفيد (وهو المصرف في بلد المصدر للبضاعة) , حيث يلتزم بدوره بصفة قطعية و مباشرة تجاهه , وهنا دور المصرف الوسيط (المبلغ) ليس فقط التبليغ مقابل العمولة بل يمتد ايضا الى الدفع , حيث يلتزم بذلك بناءً على اتفاق مع المصرف فاتح الاعتماد .

3- الاعتماد حسب طبيعته : وهو على نوعين , الأول اعتماد التصدير , وهو الاعتماد الذي يفتحه المستورد الاجنبي لصالح المصدر المحلي لغرض شراء سلعه , أي ان المستورد يقوم بفتح هذا الاعتماد لدى مصرف موجود في بلد المصدر ويكون المصرف فيه وسيطا , لذلك يعتبرها هذا المصرف عملية تصدير , أما الثاني فهو اعتماد الاستيراد , وهو الاعتماد الذي يفتحه المستورد المحلي لصالح المصدر الاجنبي لغرض شراء بضاعة منه , و تحتاج هذه الاعتمادات في الانظمة الاقتصادية ذات الطبيعة الاشتراكية الى اتخاذ العديد من الاجراءات منها الحصول على موافقات مسبقة من البنوك المركزية (السلطات النقدية في البلد) على تحويل ثمن البضاعة المستوردة والتي تكون بالعملة الاجنبية الى المصدر الاجنبي في الخارج .

المحور الثاني / الاطار العملي :

اولا : عينة البحث :

يتكون مجتمع البحث من المصارف الخاصة العاملة في العراق بشقيها التجارية و الاسلامية فقط لكونها اكثر خبرة و استخداما للاعتمادات المستندية من نظيرتها الحكومية , اما عينة البحث فتمثلت بزبائن دائرة العمليات – قسم التمويل الدولي للمصارف التالية : (المصرف الاهلي العراقي (التابع لمصرف كابيتال الاردني) – مصرف الجنوب الاسلامي – مصرف المنصور (التابع لمجموعة QNB القطرية) , مصرف ابو ظبي الاسلامي فرع العراق) .

ثانيا : اداة البحث :

لغرض تنفيذ البحث قام الباحث بأعداد استبانة والتي تهدف الى جمع البيانات من الزبائن عينة البحث , وقد اشتملت على (25) سؤال في البداية والتي تعكس المشكلة موضوع البحث , وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة على الزبائن في المصارف الاربعة (150) استمارة , وقد تم استرجاع (98) استمارة مستوفية لشروط التحليل والبحث وقد بلغت نسبتها 65% وهي تمثل نسبة عالية , اما اجراءات معالجة الاستبانة (تحليل اجابات الافراد عينة البحث) فقد تمت وفق مقياس ليكرت الخماسي وكما موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (1) يوضح مقياس اداة البحث و درجة كل مقياس

المقياس	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
درجة الاستجابة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
النسبة المئوية	%36 - %20	%52 - %37	%68 - %53	%84 - %69	%100 - %85
الوسط الحسابي	1.8 – 1	2.6 – 1.81	3.4 – 2.61	4.2 – 3.41	5 - 4.21

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS .

والجدير بالذكر ان الوسط الحسابي الوارد ذكره في الجدول رقم (1) قد تم حسابه بناء على عدد الخيارات , حيث تم حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات (الخيارات) وكالتالي : 5-1 / 5 = 0.8 , فتكون الفئة الاولى لقيم الوسط الحسابي هي من 1 الى 1.8 و هكذا بالنسبة لباقي قيم المتوسطات الحسابية (ابراهيم و صالح , 2020 : 318) .

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

ثالثا : صدق و ثبات اداة البحث :

بعد الانتهاء من اعداد الصيغة الاولية لاستمارة الاستبيان قام الباحث بالتحقق من سلامة و صحة (صدق وثبات) المتغيرات التي تتضمنها , إذ إن فقدان هذين الشرطين يعني عدم صلاحيتها , ومن ثم عدم دقة النتائج المتحصل عليها , وعليه فقد تم اجراء عدة اختبارات عليها للتأكد من صدقها و ثباتها وكالتالي :

1- قياس الصدق الظاهري : هو الصدق الذي يدل على ما يبدو ان الاختبار يقيس ظاهريا وليس ما يقيسه الاختبار بالفعل , ويعتمد هذا النوع من الصدق على الفحص المبدئي لمحتويات الاختبار , إذ ان أفضل وسيلة للتأكد من الصدق الظاهري للأداة المستعملة للقياس هي أنْ يقوم عدد من الخبراء والمتخصصين في مجال الدراسة بالتأكد من مدى كون الاسئلة الواردة في الاستبانة تتلاءم مع الغرض المطلوب قياسه (Draper & Smith - 1981 : 102) , وعليه فقد قام الباحث بعرض الاستبانة بصورتها الاولية على مجموعة من المحكمين الاكاديميين و المهنيين المتخصصين في مجال البحث حيث طلب منهم ابداء آراءهم حول الاستبانة والاسئلة التي تتضمنها , وبعد استلام الملاحظات و الاقتراحات التي ابدوها تم اجراء التعديلات اللازمة على الاستبانة لتستقر الاستبانة على (19) سؤال بعد ان كانت (25) سؤال .

2- قياس الثبات (الاتساق الذاتي) : من اجل التعرف على الاتساق الداخلي للاستبانة قام الباحث باستخراج معامل الفا كورنباخ , وقد كانت نسبته عالية و جيدة حيث وصل الى (0.88) , اذ ان النسبة المعيارية المقبولة من الناحيتين الاحصائية و الادارية هي 60% فاكثر , اما معامل صدق الاستبانة فقد تم استخراجه من معامل الثبات عن طريق اخذ الجذر التربيعي له لغرض التأكد من وجود ارتباط قوي بين صدق الاختبار و ثباته (Ebel - 1972 : 90) , حيث بلغت قيمته (0.94) وكان هو الآخر عاليا و جيدا , وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين صدق الاختبار و ثباته , وعليه فان الاستبانة بقيت كما هي في نهاية مرحلة الصدق و الثبات .

رابعا : المعالجات الاحصائية المتبعة :

أستخدم الباحث برنامج SPSS لاستخراج المؤشرات الرقمية التي تفيد بالتحليل , وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية الازمة وهي :

1- النسبة المئوية : تمّ استخراجها من جداول التكرارات عن طريق القانون التالي :

(الجزء / الكل) * 100 %

وذلك لغرض إعطاء فكرة عن وجهات نظر الزبائن عينة البحث وبيان اتجاه أجابتاهم وإعطاء مؤشر عن أتفاقهم من عدمه (المشهداني و الشمري , 2011 : 15).

2- الوسط الحسابي : تمّ استخراجه من جداول التكرارات عن طريق القانون التالي :

$$\overline{X} = \frac{\sum Fi\ Xi}{\sum Fi}$$

حيث :

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

Xi = تمثل مراكز الفئات و Fi = تمثل التكرارات المقابلة لها . و قد تم استخدامه في هذا البحث لغرض تحديد مدى أتفاق إجابات الزبائن عينة البحث مع حركة المقياس الذي أستخدم في البحث , فكلما كان الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي الذي قيمته (3) دل ذلك على أتفاق إجابات الزبائن عينة البحث مع حركة المقياس و العكس صحيح (المشهداني و الشمري , مصدر سابق : 15) .

3- الوسط الفرضي : هو وسط قام الباحث بفرضه لغرض مقارنته بالوسط الحسابي لإجابات الأفراد عينة البحث , ويتم حسابه كالتالي : (1+2+3+4+5) / 5 = 3 , فكلما كانت قيمة الوسط الحسابي اكبر من قيمة الوسط الفرضي دل ذلك على أتفاق إجابات الأفراد عينة البحث مع حركة المقياس والعكس صحيح (Sekaran & Bougie , 2016 : 55) .

4- الانحراف المعياري: يبين انحرافات القيم عن الوسط الحسابي لها وكلما كانت قيمته صغيرة فهذا دليل على وجود التجانس في اجابات عينة البحث ويكون افضل متغير هو الذي يحقق اعلى قيمة للوسط الحسابي واقل قيمة للانحراف المعياري. وكما في المعادلة الاتية:

$$S=\sqrt{\frac{\sum fi(xi-\bar{X})^2}{n}}$$

حيث :

N = عدد العينات و Xi = تمثل مراكز الفئات و Fi = تمثل التكرارات المقابلة لها (المشهداني و الشمري , مصدر سابق : 25).

5- اختبار توكي : هي طريقة صادق و امينة و موثوقة تستخدم لا جراء المقارنات الثنائية بين المجموعات المتساوية في الحجم , فاذا كان لدينا عدد كبير من المقارنات التي نحتاج نريد اجراء الاختبار لها فيكفي أن نأخذ اكبر واصغر وسط حسابي ثم نختبر دلالة الفرق بينهما , فاذا كانت هنالك دلالة نستمر بأجراء مقارنات اخرى بين الوسطين الاقل فرقا من الوسطين السابقين و هكذا والعكس صحيح (Paul & Raymond , 1977 : 43) .

خامسا: قاعدة القرار لاختبار الفرضيات:

أن الطريقة المستخدمة في تفسير نتائج الاختبارات تعتمد على القيمة الاحتمالية p-value او ((Sig.(2-tailed) والتي تتميز بكونها لا تحتاج لاستخدام جداول توزيعات لرفض او قبول الفرضية, حيث يتم احتسابها مباشرة من قبل البرنامج الاحصائي spss , والتي تعرف بأنها أقل قيمة لـ α (α = مستوى المعنوية) التي ترفض عندها فرضية العدم او تقبل, فإذا كانت قيمتها أقل من α نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والعكس صحيح , علما أن الباحث قد أعتمد في الجانب العملي على مستوى المعنوية (α =0.05) لغرض إجراء الاختبارات الإحصائية لكونه مقبول في الدراسات الإدارية والعلمية .

سادسا: خصائص الأفراد عينة البحث :

يمثل هذا الجانب أسئلة شخصية للتعرف على طبيعة الزبائن عينة البحث وتخصصها وقد أستخدِم الاحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات و النسب المئوية وحسب الجداول التالية :

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

الجدول رقم (2) يوضح توزيع الزبائن بحسب المصارف التي يتعاملون معها

اسم المصرف	التكرارات	النسبة المئوية
المصرف الجنوب	44	%45
المصرف الاهلي	25	%26
مصرف المنصور	9	%9
مصرف ابو ظبي	20	%20
المجموع	98	%100

المصدر : الجدول من أعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (3) يوضح اعمار الزبائن لعينة البحث

الاعمار	التكرارات	النسبة المئوية
اقل من 20 سنة	10	%10.2
20 – 35 سنة	22	%22.4
اكثر من 35 سنة	66	%67.4
المجموع	98	%100

المصدر : الجدول من أعداد الباحث بالأستناد إلى مخرجات برنامج SPSS .

نلاحظ من الجدول أعلاه اختلاف في اعمار زبائن المصارف التي شملتها عينة البحث ، إذ نجد أنّ الزبائن ذو الاعمار (أكثر من سنة 35) قد أحتلوا المرتبة الاولى ، حيث بلغت نسبتهم (67.4%) من عينة البحث , والسبب في ذلك يرجع الى ان اغلب العينة اصبحت لديهم خبرة كافية بالعمل التجاري بالإضافة إلى الدراية العالية بالمزايا التي توفرها لهم الاعتمادات المستندية , في حين نجد أن الاعمار من (20-35 سنة) قد أحتلوا المرتبة الثانية , حيث بلغت نسبتهم (22.4 %) , اما الاعمار (اقل من 20 سنة) فنجدهم قد أحتلوا المرتبة الاخيرة , حيث بلغت نسبتهم (10.2%) ويرجع سبب انخفاض نسبة هاتين الفئتين إلى عدم تمتعهم بالخبرة الكافية والدراية اللازمة بالأعمال التجارية و المصرفية مقارنة بأقرانهم من هم (أكثر من 35 سنة) .

سابعا : نتائج البحث :

لغرض التعرف على نتائج البحث ومناقشتها فقد تم تقسيمها إلى قسمين :

1- النتائج المتعلقة بالسؤال الأول من المشكلة والذي ينص (ما هي المشاكل التي تواجه المستورد العراقي عند استخدامه للاعتمادات المستندية ؟ وما هي درجتها ؟) , وللإجابة عليه تم استخراج المتوسط الحسابي و النسبة المئوية بالإضافة الى درجة الاستجابة لكل سؤال (والذي يمثل مشكلة معينة) , والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول رقم (4) يوضح نتائج الاجابة على اسئلة الاستبانة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الاستجابة (درجة المشكلة)
1	عدم وجود مصارف مراسلة للمصارف	3.52	%70	مرتفعة

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

	العراقية في البلد المصدر للبضاعة			
2	تذبذب اسعار صرف العملات	4.81	%96	مرتفعة جدا
3	ارتفاع القسط الذي تتقاضاه شركات التأمين لتامين البضاعة المدرجة في الاعتماد	3.32	%66	متوسطة
4	ارتفاع مبالغ التأمينات التي تطلبها المصارف المراسلة	4.10	%82	مرتفعة
5	ارتفاع مبالغ العمولات التي تتقاضاها المصارف المصدرة للاعتماد	4.5	%90	مرتفعة جدا
6	كثرة مطالبة المصارف المراسلة بتعزيز الاعتمادات	3.40	%68	متوسطة
7	ضعف الوعي المعرفي لدى موظفي المصرف بالقواعد و الاعراف الدولية ذات الصلة بالاعتمادات المستندية	3.30	%66	متوسطة
8	وقوع المصرف في الخطأ عند التبليغ او عند تعديل الاعتماد	3.03	%61	متوسطة
9	عدم قيام المصرف بتدقيق مستندات الشحن بشكل اصولي	3	%60	متوسطة
10	وصول مستندات الشحن ناقصة	3.99	%79	مرتفعة
11	وصول البضاعة المشحونة قبل وصول مستندات الشحن الخاصة بها	3.88	%78	مرتفعة
12	وصول مستندات الشحن غير متطابقة	3.03	%61	متوسطة
13	انخفاض قيمة البضاعة نتيجة لتأخر وصولها في الموعد المحدد	4.65	%93	مرتفعة جدا
14	عدم تحديد مواصفات البضاعة المشحونة بشكل دقيق	3.02	%60	متوسطة
15	ارتفاع مبالغ العمولات التي تتقاضاها المصارف المراسلة	3.10	%62	متوسطة
16	وصول مستندات الشحن غير مصدقة	2.9	%58	متوسطة
17	ارتفاع مبالغ العمولات التي تتقاضاها المصارف عند اجراء تعديل على الاعتماد	3.33	%67	متوسطة
18	بطئ الاجراءات المصرفية التنفيذية في المصرف المصدر للاعتماد	2.67	%53	متوسطة

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

19	التعامل الجامد لموظفي المصرف مع الزبون	2.55	%51	منخفضة
درجة الاستجابة الكلية (درجة المشاكل الكلية)		3.48	%70	مرتفعة

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (4) ان درجة المشاكل المتعلقة بالاعتمادات المستندية الصادرة والتي تواجه المستورد العراقي على السؤال (2) و (5) و (13) كانت مرتفعة جدا , حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة على التوالي (96%) و(90%) و (93%) , ومن خلال المقابلات التي اجراءها الباحث مع الزبائن عينة البحث يرى ان سبب المشكلة في السؤال رقم (2 - تذبذب اسعار صرف العملات) يعزى إلى عدم استقرار سعر صرف الدينار العراقي وتغيره بشكل مفاجئ و سريع , الامر الذي يربك المستوردين , حيث ان عملية اصدار الاعتماد تتم بعملة الدولار الامريكي وعملية الايداع في الحساب في المصرف تكون بعملة الدينار العراقي , مما يجبرهم على اقتراض المزيد من المبالغ لسد الفرق الحاصل في سعر الصرف , أما بخصوص السؤال رقم (5 - ارتفاع مبالغ العمولات التي تتقاضاها المصارف المصدرة للاعتماد) فيرى ان السبب في ذلك يعود إلى أن غالبية المصارف العراقية تستخدم مصرفا اقليميا وسيطا بينها وبين المصرف المراسل عند اصدار الاعتماد يتقاضى عمولات نظير هذه الخدمة , حيث أن السمعة المصرفية للمصارف العراقية ليست بالمستوى المطلوب تجعلها باتصال مباشر مع المصرف المراسل , وبخصوص السؤال رقم (13 - انخفاض قيمة البضاعة نتيجة لتأخر وصولها في الموعد المحدد) فيرى الباحث ان السبب في ذلك يعود الى السياسات المائية لدول الجوار و ممارساتها بحيث انها تضع العديد من العراقيل على السفن وخصوصا المتجهة الى العراق بحجة الفحص الامني , الامر الذي يؤدي إلى تأخر وصولها إلى الميناء واحيانا إلى تلفها , بالإضافة إلى كثرة نقاط التفتيش على الطريق البري الامر الذي يؤخر وصولها إلى المخازن واحيانا تلفها ايضا .

كما يتضح من الجدول رقم (5) ايضا ان درجة المشاكل على السؤال (1) و (4) و (10) و (11) كانت مرتفعة , حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة على التوالي (70%) و (82%) و (79%) و (78%) , ويرى الباحث إن سبب المشكلة في السؤال رقم (1 - عدم وجود مصارف مراسلة للمصارف العراقية في البلد المصدر للبضاعة) يعزى إلى السمعة المصرفية للمصارف العراقية , حيث انها ليست بالمستوى المطلوب تجعلها باتصال مباشر مع المصرف المراسل , أما السؤال رقم (4 - ارتفاع مبالغ التأمينات التي تطلبها المصارف المراسلة) فيرى ان السبب في ذلك يرجع إلى سعر صرف عملة بلد المصرف المراسل , حيث إن المصارف العراقية مجبرة على فرض تأمينات ذات مبالغ عالية على المستورد بسبب انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل عملة بلد المصرف المراسل , في حين ان السؤال رقم (10- وصول مستندات الشحن ناقصة) و (11 - وصول البضاعة المشحونة قبل وصول مستندات الشحن الخاصة بها) فيرى ان السبب في ذلك يرجع الى قلة توفر كوادر ذات كفاءة عالية في الشركات المسؤولة عن التوصيل المستندات في العراق , اما درجة المشاكل على السؤال (3) و (12) و (14) و (17) و (18) و (8) و (6) و (7) و (9) و (15) و (16) فقد كانت متوسطة , حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة على التوالي (66%) و (61%) و (60 %) و (67 %) و (53 %) (61%) و (68%) و (66%) و (60%) و (62%) و (58%) , اما درجة المشاكل على السؤال (19) فقد كانت منخفضة , حيث كانت نسبته المئوية (51%) , و بخصوص درجة المشاكل على كافة الاسئلة فقد كانت مرتفعة , حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة (70 %) , اما الوسط الحسابي لها فقد بلغ (3.48) وهو اعلى من الوسط الفرضي والذي يتم الحصول عليه بتقسيم مجموع البدائل على عدد البدائل (1+2+3+4+5= 15) / 5 = (3) , وهذا يدل على اتفاق اجابات الزبائن عينة البحث مع حركة المقياس , كما ان قيمة الانحراف المعياري لكافة الاسئلة كان (0.663) وهذا يدل على وجود تجانس في اجابات الزبائن عينة البحث .

2- النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني من المشكلة والذي ينص (هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في درجة المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى المتغيرات (بلد المصرف فاتح الاعتماد – راس مال الزبون الذي يرغب بفتح الاعتماد - العملة التي سيتم الدفع بها - نوع الملكية – المستفيد من الاعتماد) والمتعلقة بالاعتمادات المستندية ؟) , وللإجابة عليه فقد تم فحص الفرضيات التالية :

أ- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير جنسية المصرف المصدر للاعتماد و المتعلق بالاعتمادات المستندية عند مستوى معنوية (0.05 = α) , ولفحصها تم استخدام تحليل التباين الاحادي , والجدول رقم (6) يوضح ذلك .

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

جدول رقم (5) يوضح وصف عينة البحث تبعا لمتغير جنسية المصرف المصدر للاعتماد

جنسية المصرف	التكرار	النسبة
عراقي	44	%45
اردني	25	%26
قطري	9	%9
اماراتي	20	%20
المجموع	98	%100

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

الجدول رقم (6) يوضح نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في المشاكل تبعا لمتغير جنسية المصرف المصدر للاعتماد

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجة الحرية	متوسط الانحراف	F المحسوبة	مستوى معنوية
بين المجموعة	2.37	3	0.789	6.86	0.000
داخل المجموعة	22.39	94	0.193	F الجدولية	
التباين الكلي	24.76	97		2.701	

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول رقم (6) ان قيمة F المحسوبة والبالغة (6.86) اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (2.701) , وهذا يعني انه توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير جنسية المصرف المصدر للاعتماد و المتعلق بالاعتمادات المستندية عند مستوى معنوية (0.05 = α) , اي رفض فرضية العدم , ويؤكد هذه النتيجة مستوى معنوية F والبالغة (0.000) حيث انها اقل من المستوى المعتمد في هذا البحث والبالغ (0.05) , ولغرض تحديد اي من المصارف كانت تعاني مشاكل اكثر , تم استخدام اختبار (توكي) للمقارنات البعدية بين المتوسط الحسابي لكل مصرف على حدة عند مستوى معنوية (0.05 = α) , والجدول رقم (8) يوضح ذلك .

الجدول رقم (7) يوضح المتوسط الحسابي للمشاكل التي تواجه المستورد العراقي تبعا لمتغير جنسية المصرف المصدر للاعتماد

عراقي	اردني	قطري	اماراتي
3.68	3.55	3.82	3.45

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

الجدول رقم (8) يوضح نتائج اختبار (توكي) للمقارنات البعدية بين المتوسط الحسابي للمشاكل التي تواجه المستورد العراقي تبعا لمتغير جنسية المصرف المصدر للاعتماد

المصرف	عراقي	اردني	قطري	اماراتي
عراقي		0.18	0.16-	0.20
اردني			0.31-	0.05
قطري				0.38
اماراتي				

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول اعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل عند مستوى معنوية (α =0.05) بين العراقي و الاردني لصالح الاردني , والعراقي و الاماراتي لصالح الاماراتي , و الاردني و القطري لصالح الاردني , و القطري و الاماراتي لصالح الاماراتي , اي إن المصارف الاقل تعرضا إلى المشاكل هي التي جنسيتها اردنية و اماراتية مقارنة بالعراقية والقطرية , ويعزو الباحث ذلك إلى حداثة التجربة المصرفية في العراق و قلت خبرتها في مجال الاعمال المصرفية الخارجية بالنسبة للمصارف العراقية , وبخصوص المصارف القطرية فان الباحث يعزو ذلك الى ان طبيعة العلاقات بينها وبين المستورد العراقي لا زالت ناشئة بالإضافة إلى التعليمات الصارمة التي تفرضها الحكومة القطرية من خلال مصارفها على المستورد العراقي مقارنة بعلاقاته القوية مع المصارف الاردنية و الاماراتية والتي ترجع الى سنة 2009 و سهولة الاجراءات المصرفية في كلا البلدين .

ب- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى إلى متغير راس مال الزبون الذي يرغب بفتح الاعتماد و المتعلق بالاعتمادات المستندية عند مستوى معنوية (α = 0.05) , ولفحصها تم استخدام تحليل التباين الاحادي , والجدول رقم (10) يوضح ذلك .

جدول رقم (9) يوضح وصف عينة البحث تبعا لمتغير راس مال الزبون الذي يرغب بفتح الاعتماد

راس المال (الدولار)	التكرار	النسبة
اقل من 500 الف	18	%18
501 الف – مليون	39	%40
مليون و واحد – مليون ونصف	15	%15
اكثر من مليون ونصف	26	%27
المجموع	98	%100

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

الجدول رقم (10) يوضح نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في المشاكل تبعا لمتغير راس مال الزبون الذي يرغب بفتح الاعتماد

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجة الحرية	متوسط الانحراف	F المحسوبة	مستوى معنوية
بين المجموعة	1.43	3	0.478	3.86	0.01
داخل المجموعة	23.33	94	0.187	F الجدولية	
التباين الكلي	24.76	97		2.701	

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة F المحسوبة والبالغة (3.86) اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (2.701) , وهذا يعني انه توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير راس مال الزبون الذي يرغب بفتح الاعتماد و المتعلق بالاعتمادات المستندية عند مستوى معنوية (α = 0.05) , اي رفض فرضية العدم , ويؤكد هذه النتيجة مستوى معنوية F والبالغة (0.01) حيث انها اقل من المستوى المعتمد في هذا البحث والبالغ (0.05) , ولغرض تحديد الفروق ذات الدلالة الاحصائية تبعا لمتغير راس مال الزبون فقد تم استخدام اختبار (توكي) للمقارنات البعدية بين المتوسط الحسابي لكل مدى من المبالغ على حدة عند مستوى معنوية (α = 0.05) , والجدول رقم (12) يوضح ذلك .

الجدول رقم (11) يوضح المتوسط الحسابي للمشاكل التي تواجه المستورد العراقي تبعا لمتغير راس مال الزبون(بالدولار)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

اقل من 500 الف	501 الف – مليون	مليون و واحد – مليون ونصف	اكثر من مليون ونصف
3.68	3.49	3.73	3.07

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

الجدول رقم (12) يوضح نتائج اختبار (توكي) للمقارنات البعدية بين المتوسط الحسابي للمشاكل التي تواجه المستورد العراقي تبعا لمتغير راس المال الزبون

راس المال (بالدولار)	اقل من 500 الف	501 الف – مليون	مليون و واحد – مليون ونصف	اكثر من مليون ونصف
اقل من 500 الف		0.18	0.08 -	0.62
501 الف – مليون			0.19 -	0.54
مليون و واحد – مليون ونصف				0.72
اكثر من مليون ونصف				

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول اعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل عند مستوى معنوية (α =0.05) بين المستورد الذي يكون راس ماله اكثر من المليون و نصف دولار وبين بقية المستوردين الذين يقل راس مالهم عن ذلك , اي ان المشاكل التي يواجها عند استخدامه للاعتمادات المستندية تكون قليلة مقارنة بالأخرين , ويعزو الباحث ذلك إلى أن المصارف تولي اهتمام كبير للمستورد الذي يمتلك ملاءة مالية عالية , اي يمتلك مبالغ مالية ضخمة قادرة على تسديد التزاماته تجاه المصرف بالإضافة الى قدرته العالية على تجاوز التذبذبات الحاصلة في اسعار الصرف لنفس السبب السابق ذكره , الامر الذي يسهل حصوله على تسهيلات ائتمانية اكثر من غيره .

ت- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير العملة التي سيدفع بها الاعتماد و المتعلق بالاعتمادات المستندية عند مستوى معنوية (α = 0.05) , ولفحصها تم استخدام تحليل التباين الاحادي , والجدول رقم (15) يوضح ذلك .

جدول رقم (13) يوضح وصف عينة البحث تبعا لمتغير العملة التي سيدفع بها المستورد قيمة الاعتماد

العملة	التكرار	النسبة
الدولار الامريكي	78	%80
اليورو الاوربي	9	%9
اليوان الصيني	5	%5
عملات الاخرى	6	%6
المجموع	98	%100

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

الجدول رقم (14) يوضح المتوسط الحسابي للمشاكل التي تواجه المستورد العراقي تبعا لمتغير العملة التي سيدفع بها المستورد قيمة الاعتماد

الدولار الامريكي	اليورو الاوربي	اليوان الصيني	عملات الاخرى
3.67	3.60	3.51	3.50

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

الجدول رقم (15) يوضح نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في المشاكل تبعا لمتغير العملة التي سيدفع بها المستورد قيمة الاعتماد

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجة الحرية	متوسط الانحراف	F المحسوبة	مستوى معنوية
بين المجموعة	1.72	3	0.07	0.49	0.78
داخل المجموعة	23.04	94	0.15	F الجدولية	
التباين الكلي	24.76	97		2.701	

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول رقم (15) ان قيمة F المحسوبة والبالغة (0.49) اقل من قيمتها الجدولية والبالغة (2.701) , وهذا يعني انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير العملة التي سيدفع بها المستورد قيمة الاعتماد و المتعلق بالاعتمادات المستندية عند مستوى معنوية (α = 0.05) , اي قبول فرضية العدم , ويؤكد هذه النتيجة مستوى معنوية F والبالغة (0.78) حيث انها اكبر من المستوى المعتمد في هذا البحث والبالغ (0.05) .

ث- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير نوع الملكية و المتعلق بالاعتمادات المستندية عند مستوى معنوية (α = 0.05) , ولفحصها تم استخدام تحليل التباين الاحادي , والجدول رقم (18) يوضح ذلك .

جدول رقم (16) يوضح وصف عينة البحث تبعا لمتغير نوع ملكية الزبون الذي يرغب بفتح الاعتماد

نوع الملكية	التكرار	النسبة
مساهمة خاصة	83	%85
مساهمة عامة	10	%10
مساهمة مختلطة	5	%5
المجموع	98	%100

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

الجدول رقم (17) يوضح المتوسط الحسابي للمشاكل التي تواجه المستورد العراقي تبعا لمتغير نوع الملكية

مساهمة خاصة	مساهمة عامة	مساهمة مختلطة
3.68	3.59	3.51

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

الجدول رقم (18) يوضح نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في المشاكل تبعا لمتغير نوع الملكية

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجة الحرية	متوسط الانحراف	F المحسوبة	مستوى معنوية
بين المجموعة	0.41	2	0.211	1.722	0.23
داخل المجموعة	24.35	95	0.151	F الجدولية	

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

التباين الكلي	24.76	97		3.092	

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة F المحسوبة والبالغة (1.722) اقل من قيمتها الجدولية والبالغة (3.092) , وهذا يعني انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير نوع الملكية و المتعلق بالاعتمادات المستندية عند مستوى معنوية (0.05 = α) , اي قبول فرضية العدم , ويؤكد هذه النتيجة مستوى معنوية F والبالغة (0.23) حيث انها اكبر من المستوى المعتمد في هذا البحث والبالغ (0.05) .

ج- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير المستفيد من الاعتماد و المتعلق بالاعتمادات المستندية عند مستوى معنوية (0.05 = α) , ولفحصها تم استخدام تحليل التباين الاحادي , والجدول رقم (21) يوضح ذلك .

جدول رقم (19) يوضح وصف عينة البحث تبعا لمتغير المستفيد من الاعتماد

المستفيد من الاعتماد	التكرار	النسبة
اجنبي	20	%20
عراقي	5	%5
صيني	73	%75
المجموع	98	%100

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

الجدول رقم (20) يوضح المتوسط الحسابي للمشاكل التي تواجه المستورد العراقي تبعا لمتغير المستفيد من الاعتماد

اجنبي	عراقي	صيني
3.64	3.46	3.55

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

الجدول رقم (21) يوضح نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في المشاكل تبعا لمتغير المستفيد من الاعتماد

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجة الحرية	متوسط الانحراف	F المحسوبة	مستوى معنوية
بين المجموعة	0.57	2	0.31	2.6	0.111
داخل المجموعة	24.19	95	0.17	F الجدولية	
التباين الكلي	24.76	97		3.092	

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة F المحسوبة والبالغة (2.6) اقل من قيمتها الجدولية والبالغة (3.092) , وهذا يعني انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير المستفيد من الاعتماد و المتعلق بالاعتمادات المستندية عند مستوى معنوية (0.05 = α) , اي قبول فرضية العدم , ويؤكد هذه النتيجة مستوى معنوية F والبالغة (0.111) حيث انها اكبر من المستوى المعتمد في هذا البحث والبالغ (0.05).

الاستنتاجات و التوصيات :

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

اولا : الاستنتاجات :

توصل الباحث الى عدة استنتاجات من خلال البحث تتمثل بالتالي :

1- تبين بعد اجراء التحليل الاحصائي ان درجة المشاكل الكلية و التي تواجه المستورد العراقي عند استخدامه للاعتمادات المستندية كانت مرتفعة , ومن ابرز هذه المشاكل هي حصول تذبذب في سعر صرف العملة و ارتفاع مبالغ العمولات التي تتقاضاها المصارف المصدرة للاعتماد و انخفاض قيمة البضاعة نتيجة لتأخر وصولها في الموعد المحدد .

2- توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير جنسية المصرف المصدر للاعتماد و المتعلق بالاعتمادات المستندية.

3- توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير راس مال الزبون الذي يرغب بفتح الاعتماد و المتعلق بالاعتمادات المستندية .

4- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير العملة التي سيدفع بها المستورد قيمة الاعتماد و المتعلق بالاعتمادات المستندية .

5- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير نوع الملكية و المتعلق بالاعتمادات المستندية .

6- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي تعزى الى متغير المستفيد من الاعتماد و المتعلق بالاعتمادات المستندية .

ثانيا : التوصيات :

يمكن تلخيص التوصيات التي توصل اليها الباحث في بحثه بالتالي :

1- ينبغي على المصارف المتعاملة بالاعتمادات المستندية توعية جمهورها من المتعاملين في مجال الاستيراد من التجار بثقافة الخدمة المصرفية الامنة المعززة من المصارف , وذلك بتسليط الضوء على المخاطر الناتجة عن عدم وضع المصارف كوسيط في عمليات الاستيراد والتصدير, فضلا عن مساعدة زبائنها من المستوردين على إبرام اتفاقيات مبدئية شمولية مع المصدرين تحتوي على آلية استيراد تؤدي إلى اصدار اعتماد مستندي آمن وصولا إلى خدمات مصرفية ذات جودة عالية تحمي حقوق كافة أطراف عقد الاعتماد.

2- ضرورة معالجة مشكلة تذبذب اسعار الصرف عن طريق التعاون المشترك بين البنك المركزي العراقي و المصارف من خلال تطوير الية التعامل بالعقود المستقبلية لكي يتمكن المستورد العراقي من اجراء ما يسمى بالتحوط , بالإضافة الى ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بالسماح للمصارف باستعمال ما يسمى بعمليات التبادل والاستفادة من تجارب دول الجوار كالأردن مثلا في ذلك .

3- ينبغي على البنك المركزي العراقي بذل المزيد من الجهود لغرض تحسين السمعة المصرفية في العراق من خلال فرض المزيد من الرقابة على المصارف وعدم التساهل معها و الاكثار من الدورات التدريبة للكوادر العاملة في المصارف , حيث ان ذلك سوف ينعكس ايجابا على المصارف و يرفع من تصنيفها الائتماني وبالتالي يجعلها تتعامل مباشرة مع المصارف المراسلة بدل الاعتماد على مصرف وسيط , حيث ان ذلك يؤدي الى انخفاض العمولة التي سوف تتقاضها الامر الذي سيجذب المزيد من الزبائن .

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

4- ينبغي على البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع كل من دائرة الجمارك و وزارة الداخلية و وزارة الخارجية متابعة و مراقبة الاتفاقيات التجارية الدولية و معالجة التعقيدات الروتينية و تسهيل الاجراءات الامنية لعبور البواخر و الشاحنات لتجنب تأخر وصول البضاعة و بقائها في الموانئ لفترات زمنية طويلة ومن ثم تلفها .

5- ينبغي على المصارف العراقية اعتماد الوسائل التكنولوجيا الحديثة و الانتقال للعمل في الاسواق العالمية لغرض تعزيز الثقة لدى المستورد العراقي بالأعمال المصرفية التي تقوم بها و بشكل خاص الاعتمادات المستندية حتى تتمكن من منافسة مصارف الاجنبية العاملة في العراق .

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

References:

Alam al-Din, Mohieddin Ismail, 1996, Documentary Credits, first edition, International Institute for Islamic Thought, Cairo, Egypt, 190 pages.

Al-Mashhadani, Kamal Alwan Khalaf and Nazir Abbas Ibrahim Al-Shammari, 2011, Finance and Business Statistics, first edition, Al-Jazeera Printing and Publishing Office, Baghdad, Iraq, 210 pages.

Bel Arousi, Khawla, 2015, Legal Mechanisms to Reduce the Risks of Documentary Credit, Master's thesis in Law submitted to the Council of the Faculty of Law and Political Science, University of the Valley, Algeria, 210 pages.

Fazazi, Abdul Hakim Bashar, 2011, Dealing through Documentary Credits in Light of the Receipt Theory (A Jurisprudential Analytical Study), Master's Thesis, International Islamic University Malaysia, Malaysia, 180 pages.

Ibrahim, Ibrahim Khalil & Muhammad Abdel Saleh, 2020. The impact of electronic banking service on competitive advantage in a sample of private Iraqi banks - an analytical study, Journal of Economic and Administrative Studies, Volume 1, Issue 18, p. 299-334.

Al-Jubouri, Sawsan Karim Hodan & Marwa Allawi Naji Al-Jubouri, 2021, a quantitative analytical study between international trade liberalization policies and foreign direct investment - Egypt - a case study, Journal of Economic and Administrative Studies, Volume 1, Issue 23, 896 - 920 pp.

Iraqi Trade Law No. (30) of 1984, as amended, the official website of the Ministry of Commerce on the Internet, available at the following link:

https://www.mot.gov.iq/

Draper, N. R. & H. Smith. ،1981 ، Applied Regression Analysis ،2nd ed. ،John Wiley & Sons ،Inc. ،New York ،U.S.A , 709 pages .

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.4

Ebel, Robert L. , 1972 ،Essentials of Education Measurement، Englewood Cliffs ،Prentice-Hall Inc. ،New York ،U.S.A , 622 pages .

Paul, G.H. & J.J. Raymond , 1977 ،Basic Statistics For Business and Economics(Wiley/Hamilton Series in management and Administration) ،John Wiley & Sons Inc. , 2nd edition ،New York ،U.S.A , 536 pages .

Sekaran, Uma & Roger Bougie ، 2016، Research Methods For Business : A Skill Building Approach ،7th Edition ،John Wiley and Sons Inc ،U.K, 448 pages .

Hassan, M. Kabir. 1992 , An empirical analysis of bank standby letters of credit risk, Review-of-Financial-Economics , V: 2 , No. 1, p: 31-44 .

Sufian, Fadzlan and Muzafar Shah Habibullah , 2009 , The Impact of the Asian Financial crisis on bank performance : Empircal Evidence from Thailand and Malaysia, JSTOR: Centre for Socio-economic Dynamics and Cooperation of the University of Bergamo, V.33. No.2. . p: 153-181 .

A- International Chamber of Commerce Uniform Customs and Practice for Documentary Credits, 500, 1993 , available at the following link:

https://iccwbo.org